الأمم المتحدة

TD/B/67/2

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 June 2020
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**

**الدورة السابعة والستون**

جنيف، 2–3 تموز/يوليه، و7–9 أيلول/سبتمبر، و28 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

# الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

## تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز

يتناول هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2019 إلى آذار/مارس 2020. ويشرح هذا التقرير أثرَ أعمال الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وإثراء تعددية الأطراف؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم. ويتحقق الأثر في إطار الأركان الرئيسية الثلاثة لأنشطة الأونكتاد، وهي البحث والتحليل في مضمار السياسات العامة، وبناء توافق في الآراء الحكومي الدولي، والمساعدة التقنية. ويتضمن التقرير قائمة غير شاملة بالأمثلة على الكيفية التي يعمل بها الأونكتاد لتحقيق النتائج في أفريقيا.

GE.20-08331(A)

*2008331*

الرجاء إعادة الاستعمال

# أولاً- مقدمة

1- يوثّق هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة من أيار/مايو 2019 إلى آذار/مارس 2020. وهو يقدِّم أمثلة على أثر أعمال الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات؛ ومعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود؛ وتحسين القدرة التنافسية؛ وإثراء تعددية الأطراف؛ وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

# ثانياً- الملامح البارزة

## ألف- الأحداث الرئيسية

2- الأونكتاد هو هيئة الأمم المتحدة المكلفة بمساعدة البلدان النامية، بما فيها الدول الأعضاء في أفريقيا، في تسخير التجارة الدولية ومجالاتها المترابطة، من قبيل العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتمويل التنمية، والاستثمار، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويتجلى التزام الأونكتاد بتحقيق الرخاء للجميع في أفريقيا من خلال مجموعة من الأنشطة، تشمل تنظيم المناسبات لجمع الجهات صاحبة المصلحة بغية مناقشة العوامل المحركة المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة.

### 1- المشاركة في مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني عشر لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نيامي

3- في تموز/يوليه 2019، شارك الأمين العام للأونكتاد في مؤتمر القمة الاستثنائي للاحتفال بإطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ولعرض *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019: صُنع في أفريقيا - قواعد المنشأ لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية*، وأكد على النتائج التي تضمنها التقرير ومفادها أن قواعد المنشأ يمكن أن تشكل عامل تغيير في القارة شريطة أن تكون هذه القواعد بسيطة وشفافة ومواتية للأعمال التجارية وقابلة للتنبؤ بها. وخاطب الأمين العام منتدى الأعمال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حول موضوع "تهيئة قطاع الأعمال للعمل بكامل إمكاناته في سوق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". وعرض الأونكتاد، مع رئيس النيجر، منصة جديدة خاصة بالحواجز التجارية تهدف إلى تسريع التجارة وزيادة كفاءتها[1]. وقد طُوِّرت هذه الأداة الإلكترونية بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وسيتولى الاتحاد إدارتها من خلال أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي ستقوم أيضاً بتيسير تسوية الملفات المتعلقة بالحواجز المبلغ عنها بين البلدان.

### 2- حلقة النقاش الرفيعة المستوى: "تقييم الديناميات بين الهجرة والتنمية في أفريقيا في سياق التجارة المتعددة الأطراف وخطة التنمية"، القاهرة

4- عُقدت حلقة النقاش في كانون الثاني/يناير 2020 في سياق المنتدى الدولي المعني بإحصاءات الهجرة الذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وسلط المحاورون الضوء على ضرورة تحسين عملية جمع بيانات الهجرة تيسيراً لاستخدام البيانات في تحليل السياسات العامة، وعلى الحاجة إلى بناء القدرات والتنسيق

(1) انظر https://tradebarriers.africa/.

بين مختلف الوزارات. وأكدوا الحاجة إلى توافر بيانات معززة وأكثر انتظاماً بشأن سوق العمل في جانبي العرض والطلب كليهما لإرشاد سياسات الهجرة والسياسات التجارية. وشددوا أيضاً على العلاقة بين التجارة والهجرة باعتبارها عامل إنتاج مهماً في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مشيرين إلى أن الهجرة تشكل فرصة لتعميق التكامل في القارة ومواءمة السياسات التي تنظم حرية الحركة وتنفيذها.

## باء- مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا

5- يؤدي المكتب الإقليمي دوراً رئيسياً في تيسير وتنسيق المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة والشركاء في أفريقيا. ومنذ عام 2015، يعكف المكتب الإقليمي على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء الأفريقية للتصدي للتحديات المعقدة المرتبطة بالتجارة والتنمية، بما فيها مل يتصل التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز العمالة، والقضاء على الحواجز التي تعيق التجارة عبر الحدود. ويعمل المكتب الإقليمي على التصدي لهذه التحديات المتصلة بالتنمية من خلال تقديم المساعدة في مجالات البحث وتحليل السياسات وبناء القدرات وإسداء المشورة.

# ثالثاً- النتائج والآثار الناشئة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

## ألف- تحويل الاقتصادات

6- نفّذ الأونكتاد طائفة من الأنشطة دعماً للدول الأعضاء الأفريقية في تحويل اقتصاداتها، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وتسريع التنمية المستدامة، وتيسير اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. ويضطلع الأونكتاد بأنشطة تهدف إلى مساعدة البلدان في أفريقيا على تسخير الاستثمار المحلي والأجنبي من أجل تحفيز التحول الهيكلي في اقتصاداتها.

7- **المساعدة في عملية التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها.** أتاح دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في 30 أيار/مايو 2019 وإطلاق المرحلة التشغيلية في 7 تموز/يوليه 2019 فرصتين هامتين للمضي قدماً نحو تحقيق نمو القارة وتكاملها. وبالتعاون مع الممثلين الحكوميين والمفاوضين ورابطات شركات الأعمال وسائر الجهات الفاعلة المؤسسية، نفّذ الأونكتاد عدداً من الأنشطة المتصلة بتقديم المشورة التقنية والمساعدة في صياغة طرائق ونصوص قانونية تتعلق بمختلف جوانب الاتفاق. ودعم الأونكتاد أفرقة عاملة تقنية في المفاوضات بشأن تحرير السلع والخدمات وبشأن عدد من البروتوكولات المختلفة. ودعم الأونكتاد أيضاً تجميع البيانات الجمركية وتجهيزها، بما يشمل بيانات مفصلة عن التجارة والتعريفات الجمركية، ويسَّر تحويلها إلى نظام مشترك لتصنيف المنتجات.

8- **قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.** ورد في *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2019* ما مفاده أن دفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يرتبط بالتنفيذ الفعال لقواعد المنشأ، باعتبار ذلك أداة سياساتية ذات أهمية بالغة لتحرير التجارة على أساس تفاضلي بين الدول الأعضاء، وأن اعتماد قواعد منشأ متساهلة ومرنة وتعزيز القدرات المؤسسية لضمان وجود قواعد متفق عليها تتسم بالنزاهة والشفافية ويمكن التنبؤ بتنفيذها أمرٌ ضروري. والأونكتاد عضوٌ في الفريق العامل التقني المعني بقواعد المنشأ، وقد دعم في إطار

الاضطلاع بدوره هذا الاتحادَ الأفريقي في صياغة اللوائح التقنية المتعلقة بقواعد المنشأ، بما في ذلك اللوائح المنطبقة على مناطق اقتصادية محددة. وبناءً على طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، قدم الأونكتاد دعماً تقنياً وأسدى المشورة للفريق العامل التقني بشأن قواعد المنشأ وفي إطار التفاوض على المرفق بالاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ المنطبقة على المنتجات وصياغته.

9- **اتفاقات الاستثمار الدولية**. شارك الأونكتاد في مناقشات المرحلة 2 بشأن بروتوكول الاتفاق الخاص بالاستثمار، الذي يُتوقَّع أن يتضمن العناصر الحديثة الواردة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي وضعه الأونكتاد، بما في ذلك مبادئه التوجيهية المتعلقة بوضع سياسات الاستثمار وحزمة الإصلاحات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وفي عام 2019، نقحت عدة بلدان أفريقية سياساتها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية بتعديل و/أو إنهاء المعاهدات التي عفا عنها الزمن، وصياغة اتفاقات أخرى حسب النموذج الجديد، والانضمام إلى اتفاقات الاستثمار الإقليمية التي تهدف إلى حماية الحق في التنظيم، مع توفير الحماية للاستثمار المسؤول وتشجيعه وتيسيره في الوقت نفسه.

10- **سياسات الملكية الفكرية**. في عام 2019، قدم الأونكتاد مدخلات تقنية في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية. وخلال منتدى التجارة الإقليمية في أفريقيا، المعقود في إثيوبيا، ساهم الأونكتاد في جلسة بعنوان "تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: كسر الحواجز الجغرافية واللوجستية والتنظيمية أمام التجارة والاستثمار في منطقة القرن الأفريقي لدفع عجلة التصنيع – تركيز على الصناعة الصيدلانية". وشُدِّد على التقدم المحرز على الصعيد دون الإقليمي في مجال مواءمة اللوائح التنظيمية المتعلقة بالأدوية والروابط مع منطقة التجارة الحرة القارية، ودور التعاون الطوعي في البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا. وفي عام 2020، سيقدم الأونكتاد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تدريباً للمفاوضين التجاريين على تطوير الملكية الفكرية ودور التعاون الإقليمي. وأعدّ الأونكتاد تقريريْن تقنيّيْن تناول فيهما حقوق الملكية الفكرية والتكامل التجاري الإقليمي؛ والحماية الجمركية لحقوق الملكية الفكرية والتكامل التجاري الإقليمي في البلدان النامية، في إشارة إلى منطقة التجارة الحرة القارية.

11- **أنشطة الدعوة فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية**. دعم الأونكتاد الاتحاد الأفريقي في وضع الآلية الإلكترونية التابعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها والقضاء عليها، وهي الآلية التي أُطلقت في تموز/يوليه 2019. وتتيح الآلية لشركات القطاع الخاص الإمكانية للإبلاغ عن الحواجز المتصلة بالتجارة، حيث تُرسَل الملفات إلى موظفين حكوميين عُيِّنوا خصيصاً لتنسيق تسوية تلك الملفات. وفي عام 2019، تلقت جهات الوصل الوطنية من 41 دولةً عضواً في الاتحاد الأفريقي تدريباً على استخدام النظام. وفي عام 2020، يتوقع الأونكتاد توفير التدريب في 12 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي. وستساعد الآلية المتاحة على الإنترنت البلدان في جمع ونشر معلومات شاملة عن جميع اللوائح التنظيمية الحكومية الرسمية المتصلة بالتجارة والواجبة التطبيق في الوقت الراهن، بما في ذلك جميع الشروط الصحية والتقنية والمتعلقة بالصحة النباتية. ويعمل الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، على نشر الآلية من خلال منصات متعددة من قبيل الاجتماعات وحلقات العمل التي يعقدها الاتحاد الأفريقي، وأمانات اللجان الاقتصادية الإقليمية، وسائر الجهات صاحبة المصلحة.

12- **المساعدة في صياغة السياسات التجارية**. يدعم الأونكتاد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بلدان أفريقيا في إعداد عروض الوصول إلى الأسواق وتنفيذ الالتزامات بخفض التعريفات على نحو يستجيب لاحتياجات البلدان الإنمائية. وفي أنغولا، دعم الأونكتاد الحكومة في بناء القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات التجارية وتنفيذها في سياق التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف. واستجابةً لطلب من ليسوتو، قام الأونكتاد بتحديث السياسة التجارية الوطنية. وفي ناميبيا، دعم الأونكتاد الحكومة

في تجميع العناصر الرئيسية لسياسة تجارية وطنية. وقدم الأونكتاد الدعم إلى جهات صاحبة مصلحة من زامبيا في تقييم تبعات تحرير التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الاقتصاد والأداء التجاري بين البلدان الأفريقية، كما قدم الدعم في إعداد سياسة تجارية شاملة.

13- **استعراضات سياسات الخدمات**. بناءً على طلب من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية في إنجاز استعراض لسياسة الخدمات دعماً لتعميق التكامل الإقليمي للخدمات في غرب أفريقيا ولمشاركة المنطقة في المفاوضات المتصلة بالخدمات في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشملت القطاعات الفرعية المستعرَضة الخدمات المالية والقانونية والخدمات المتصلة بالنقل والطاقة والسياحة.

14- **المساهمة في تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا**. بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ساهم الأونكتاد بتحليل فني في *التقرير التاسع بشأن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: الخطوات المقبلة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية*، الذي أُطلق في تموز/يوليه 2019 في مؤتمر القمة الاستثنائي[2]. وقدم الأونكتاد مدخلات بشأن التجارة الإلكترونية والتكامل في أفريقيا السائرة على طريق الرقمنة. واستعرض التحليل الفرص والتحديات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية في أفريقيا، بما في ذلك ما يتعلق بالفجوات الرقمية المتواصلة ودور الرقمنة في السياسات الصناعية الوطنية. وحلّل الأونكتاد أيضاً الروابط مع خطة عمل الاتحاد الأفريقي من أجل دفع عجلة التجارة بين البلدان الأفريقية[3]، والقضايا المتصلة بالمرحلة 2 من المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والقضايا الأعم المتعلقة بالسياسات العامة، من قبيل القضايا ذات الصلة بالبيانات، والنوع الاجتماعي، والإدماج، والجريمة الإلكترونية، والضرائب، والتجارة غير الرسمية، وحماية المستهلك. وقُدِّمت توصيات محددة في مضمار السياسة العامة بشأن إدماج التجارة الإلكترونية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

15- **التجارة في الخدمات**. يمثل الاندماج في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نتائج إنمائية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتحتل الخدمات مكانة هامة للغاية في هذا المسعى نظراً لقدرتها على تنشيط التجارة وإضافة قيمة عالية نسبياً. وينفِّذ الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً مشروعاً ممولاً من حساب الأمم المتحدة للتنمية في كل من إثيوبيا، وتوغو، وغامبيا، وكينيا، ومالي، ونيجيريا بشأن تعزيز قدرات واضعي السياسات والجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجالي قياس وتقييم سلاسل القيمة، وتصميم سياسات الخدمات التي تهدف إلى تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وعُقدت في إثيوبيا حلقة دراسية لتدريب المدربين من أجل مناقشة واعتماد منهجية لقياس مساهمة الخدمات في السلاسل الإقليمية ونُظِّمت ست حلقات عمل مع التركيز بوجه خاص على قطاعات مختارة هي الخدمات المالية والمتصلة بالهياكل الأساسية والسياحة. وجرى تحليل دراسة حالة إفرادية تتعلق بسلسلة القيمة في كل قطر اقترن بإجراء تقييم كمي باستخدام الأدوات والمنهجيات الملائمة.

16- **أدوات قياس وتحليل التجارة في الخدمات**. وضع الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، أدوات إحصائية لقياس وتحليل التجارة في الخدمات بهدف مساعدة الدول الثماني الأعضاء في الاتحاد في صياغة سياسات معدة خصيصا لتلبية احتياجات البلدان في مجال التجارة في الخدمات بما يتفق مع أهدافها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتهدف الشراكة إلى وضع طرائق موحدة لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها، وتقديم الدعم في تطبيق هذه الطرائق، وإنشاء قاعدة بيانات إحصائية مشتركة. واستضافت كوت ديفوار وتوغو حلقتي عمل لاعتماد نتائج

(2) انظر https://www.uneca.org/publications/assessing-regional-integration-africa-aria-ix.

(3) انظر https://www.uneca.org/pages/action-plan-boosting-intra-africa-trade.

الدراسات الاستقصائية وتدقيق بعض المسائل. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2019، وُفِّر التدريب لنحو 80 مشاركاً من الدول الأعضاء الثماني عبر أداة تعلم إلكترونية. ووفر الأونكتاد وثائق منهجية عن إسناد القيم المفقودة، ومعالجة حالات عدم الاستجابة، وترجيح بيانات السكان. وهو حالياً بصدد تطوير منهجية وقاعدة بيانات لتناول تكاليف الشحن. وفي عام 2020، شرع الأونكتاد، في إطار المشروع، في إنشاء نظام إحصائي قائم على تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تستخدمه الدول الأعضاء لجمع إحصاءاتها ونشرها.

17- **بيانات الاستثمار في أفريقيا**. يتضمن منشور الأونكتاد السنوي *تقرير الاستثمار العالمي* بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلات للاتجاهات فضلاً عن نتائج الدراسة والتحليلات التي يضطلع بها فيما يتعلق بالتطورات في سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وتضمن *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019: المناطق الاقتصادية الخاصة* لمحة عامة عن المشهد العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة وقدم النصح بشأن الكيفية التي يمكن بها التصدي للتحديات الأساسية التي تطرحها ضرورات التنمية المستدامة والثورة الصناعية الجديدة وأنماط الإنتاج الدولي المتغيرة أمام هذه المناطق. وفي عام 2018، ارتفعت تدفقات الاستثمار الوافدة إلى أفريقيا بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 46 بليون دولار، وبذلك تكون أفريقيا المنطقة ذات النمو الأسرع من حيث الاستثمار الأجنبي. إضافةً إلى ذلك، في عام 2018 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في أفريقيا البالغ عددها 33 بلداً بنسبة 27 في المائة لتبلغ 12 بليون دولار. وفي عام 2019، كانت كينيا ونيجيريا ضمن قائمة العشرين بلداً الأولى التي تعد أكبر عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة.

18- **التدريب على الاستثمار والمناطق الاقتصادية الخاصة**. نظم الأونكتاد، بالاستناد إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019*، ثلاث مناسبات لتناول مسألة المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا، هي الآتية: في إسواتيني، تدريب تضمن تقديماً للمناطق الاقتصادية الخاصة والأهداف السياساتية المتصلة بهذه المناطق، فضلاً عن أفضل الممارسات في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة وإدارتها، وقد رُتِّب لهذا التدريب بدعم من مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وبمشاركة واضعي سياسات من إسواتيني، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا؛ وفي إثيوبيا، حلقة دراسية عُقدت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمقر الاتحاد الافريقي لعرض النتائج الرئيسية الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019*؛ وفي تونس، إحاطة بشأن السياسات العامة رُتِّب لها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول موضوع المناطق الاقتصادية الخاصة بحضور مشاركين من عدة بلدان في شمال أفريقيا.

19- **منتدى الاستثمار في أفريقيا، القاهرة**. في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شارك الأونكتاد في هذا المنتدى وتقاسم تحليلاً لفرص وإمكانيات الاستثمار في أفريقيا. إضافةً إلى ذلك، قدم الأونكتاد، في حلقة عمل رفيعة المستوى موجهة إلى بلدان في أفريقيا، تدريباً بشأن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وفي العالم، وتشجيع الاستثمار وتيسيره، واتفاقات الاستثمار الدولية، والرقمنة.

20- **استعراضات سياسات الاستثمار**. في 2019، أعدّ الأونكتاد الاستعراضات الخاصة بأنغولا وتشاد وكوت ديفوار. وواصل الأونكتاد دعمه لكابو فيردي وكينيا في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الخاص بكل من البلدين بغية تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق مكاسب إنمائية إضافية من الاستثمار الأجنبي المباشر. واضطلع الأونكتاد أيضاً بأنشطة إقليمية أخرى تتعلق ببناء القدرات في صفوف واضعي سياسات الاستثمار. وواصل في عام 2019 أنشطته المتعلقة ببناء القدرات لصالح المسؤولين وواضعي السياسات المعنيين بتشجيع الاستثمار، وبإسداء المشورة لهيئات ترويج الاستثمار، وبخاصة في شبكة الاستثمار Anima لهيئات بلدان البحر الأبيض المتوسط، وجماعة شرق أفريقيا، والشبكة الدولية لهيئات ترويج الاستثمار في البلدان الناطقة بالفرنسية. ونُظِّمت حلقة دراسية إقليمية بشأن تيسير الاستثمار في المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في شراكة مع أمانة جماعة شرق أفريقيا.

21- **الاقتصاد الرقمي**. يتناول *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019: توليد القيمة واقتناصها – ما يعنيه ذلك بالنسبة للبلدان النامية* بالدرس الحيز المتاح لتوليد القيمة واقتناصها في الاقتصاد الرقمي من قبل البلدان النامية، بما فيها بلدان أفريقيا، ويولي اهتماماً خاصاً بالتطورات التي تشهدها المنصات الرقمية وريادة الأعمال الرقمية في أفريقيا. ومقابل الفرص الجديدة الكثيرة الناشئة عن هذه التطورات، تهدد الفجوات الرقمية الآخذة في التوسع بجعل لحاق البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا، بالركب أبعد منالاً. وتقتضي إعادة تشكيل استراتيجيات التنمية الرقمية وإعادة رسم ملامح العولمة مستقبلاً تبني التكنولوجيات الجديدة بطريقة ذكية وتعزيز الشراكات والمزيد من الزعامة الفكرية. ويعرض التقرير الاتجاهات الأخيرة ويناقش السياسات الرئيسية لتوليد القيمة واقتناصها في الاقتصاد الرقمي، وبخاصة فيما يتعلق بريادة الأعمال، والبيانات، والتجارة، والمنافسة، والضرائب، والملكية الفكرية، والعمالة.

## باء- معالجة مواطن الضعف، وبناء القدرة على الصمود

22- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في الحد من مواطن الضعف في اقتصاداتها الناجمة عن الاعتماد على السلع الأساسية وفي البحث عن الفرص لزيادة إضافة القيمة في أنشطتها الاقتصادية التي تعتمد على المواد الأساسية. ويقدم الأونكتاد التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها تسخير التجارة أداةً لتحقيق التحول الهيكلي وبشأن سبل تحسين نظم السياسات التجارية لتعزيز قدرتها التنافسية وتيسير إدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

23- **التدريب الإقليمي على القدرات الإنتاجية**. يعمل الأونكتاد، من خلال مشروع عنوانه "مؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية من أجل رسم للسياسات قائم على الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية"، على تعزيز قدرات بلدان نامية مختارة غير ساحلية في أفريقيا على وضع مؤشرات للقدرات الإنتاجية واستخدامها لدعم رسم السياسات القائم على الأدلة. وفي نيسان/أبريل 2019، عُقدت دورة تدريبية إقليمية لبناء القدرات في ويندهوك. ودعم الأونكتاد مكاتب إحصائية وطنية وجهات أكاديمية في بوتسوانا وناميبيا في تنمية قدراتها في مجال جمع البيانات ذات الصلة وحساب المؤشرات الوطنية لقياس القدرات الإنتاجية لدى كل من البلدين. وفي شباط/فبراير 2020، عُقدت حلقة عمل ودورة تدريبية لبناء القدرات لصالح خبراء في الإحصاء من رواندا بشأن استخدام مؤشر من مؤشرات قياس القدرات الإنتاجية وتطبيقاته، بهدف المساعدة في رسم السياسات القائم على الأدلة.

24- **دعم جهود التنمية في أنغولا**. يهدف البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا إلى دعم جهود أنغولا من أجل تحقيق التحول الهيكلي، وتحديد المنتجات التصديرية غير النفطية الممكنة، وتنويع الاقتصاد، فضلاً عن الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي (انظر الإطار).

**البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة، 2017-2021**

هذا البرنامج هو مكوّن من مكوّنات مشروع لدعم التجارة يموّله الاتحاد الأوروبي، بميزانية إجمالية قدرها 12 مليون يورو. ويندرج المشروع ضمن جهد واسع النطاق يضطلع به الأونكتاد ويشمل عدة برامج عمل تابعة للأونكتاد ويعالج عدداً من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف 1 و8 و9 و12 و17. ويُتوقَّع أن يدعم البرنامج، من خلال مجالات تدخله السبعة، عملية التخرج من قائمة أقل البلدان نمواً وما بعدها عن طريق تحسين قدرات أنغولا في مجال صياغة السياسات وتنفيذها، وتوفير التدريب لمؤسسات القطاع الخاص، والمساهمة بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وتحسين أوضاع معيشة السكان.

وفي عام 2019، ساعد البرنامج على تحديد ثمانية أصناف خضراء جديدة من المنتجات ذات الإمكانات التصديرية، ورسم خريطة سلاسل القيمة، وقدم الدعم في وضع خطط عمل لسبعة من المنتجات المشتقة. وأُنجز استعراض لسياسة الاستثمار ونُشر بما تضمنه من توصيات في مضمار السياسة العامة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي. وقدم البرنامج المساعدة في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، ودعم عملية استعراض لوجستيات التجارة ووفر التدريب لأكثر من 250 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منهجية برنامج تطوير ريادة الأعمال "إمبريتيك". وحتى الآن، استفاد نحو 700 مشارك من أنشطة التدريب والتوجيه لوضع السياسات في أنغولا، واستفاد نحو ثلث المشاركين من أنشطة متعددة في مجال بناء القدرات.

وسيستمر برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة في توفير التدريب "وجهاً لوجه" وعلى الإنترنت. وفي عام 2020، سيُشرَع في إطار العنصر المتعلق بالنقل واللوجستيات في العمل على استعراض الممرات، مع التركيز تركيزاً خاصاً على القطاع الزراعي، وسيواصل تقديم الدعم لطرائق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وستوضَع وحدات تدريب مركَّزة للاستفادة منها في مجالات مختارة من الاقتصاد الابتكاري.

*المصدر:* الأونكتاد، 2020، البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة، 2017–2021، متاح على الرابط التالي: https://unctad.org/en/Pages/ALDC/Technical%20Assistance/TFBK-Angola-Train-for-Trade-II.aspx

25- **مراكز الامتياز الإقليمية.** أقام الأونكتاد شراكات إستراتيجية ووضع مذكرات تفاهم مع وزارة الاقتصاد الأزرق، والموارد البحرية، ومصائد الأسماك، والملاحة البحرية في موريشيوس، التي ستستضيف مركز امتياز إقليمياً بشأن مصائد الأسماك. وفي أيار/مايو 2019، قدم الأونكتاد الدورة التدريبية الإقليمية الثانية بشأن أفضل السبل الكفيلة بتسخير الإمكانيات التي ينطوي عليها قطاع مصائد الأسماك لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والسريعة التأثر والصغيرة. وتناولت وحدات الدورة التدريبية الأبعاد الاجتماعية والبيئية الأوسع لقطاع مصائد الأسماك والفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يمكن جنيها من عمليات الاعتماد ذات الصلة وتطبيق المعايير. وشارك أكثر من 50 ممثلاً من 13 بلداً، بما فيها أوغندا، وبوروندي، والسودان، وغامبيا، ومدغشقر، وموريشيوس. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، استضاف الأونكتاد، بالتعاون مع مركز الدراسات المتعلقة بالاقتصادات في أفريقيا، حلقة عمل موجهة نحو السياسات في أبوجا تحت عنوان "تعزيز الطاقات الإنتاجية، والتحول الاقتصادي الهيكلي، وتنويع الصادرات في البلدان النامية غير الساحلية وسائر بلدان غرب أفريقيا ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً". وأتاحت هذه المناسبة الفرصةَ لتقديم مؤشر الطاقة الإنتاجية، وتقييم أداء اقتصادات بلدان غرب أفريقيا في مجال بناء القدرات الإنتاجية، وتيسير عملية تحديد السياسات والتدابير اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز تنويع الصادرات وتحقيق التحول الهيكلي.

26- **التجارة في السلع الأساسية.** في عام 2019، أجرى الأونكتاد بحوثاً وقدم المساعدة دعماً للتجارة في السلع الأساسية، واستكشف السبل الكفيلة بالتغلب على التحديات الرئيسية المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية. ومن خلال مركز التدريب في مجال السياسة التجارية في جمهورية تنزانيا المتحدة، قُدِّمت دورة تدريبية تناولت القضايا المتصلة بالسلع الأساسية لـ 32 مشاركاً من البلدان الناطقة بالفرنسية في وسط أفريقيا وغربها. ومن خلال الاتحاد الأفريقي لمراكز البحوث الاقتصادية، عُقدت في جنوب أفريقيا وكينيا حلقتا عمل بشأن قضايا الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السلع

الأساسية، استفاد منهما نحو 50 مشاركاً من مختلف أنحاء أفريقيا. وحضر نحو 100 مشارك حلقة دراسية عُقدت في جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن السلع الأساسية وتغير المناخ تهدف إلى إذكاء الوعي بأهمية الفرص والتحديات المرتبطة بتغير المناخ، وبخاصة في البلدان الأفريقية المعتمدة على السلع الأساسية. وشارك الأونكتاد في حلقة عمل بشأن اعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي في مجال السلع الأساسية وأخرى بشأن سلاسل القيمة الزراعية عقدهما في نيروبي كل من الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

27- **النهوض بإنتاج مشتقات القطن**. ينفذ الأونكتاد مشروعاً ممولاً من حساب التنمية للأمم المتحدة بشأن النهوض بإنتاج مشتقات القطن في شرق أفريقيا وجنوبها، وذلك في أوغندا وزامبيا، وزمبابوي، مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويهدف المشروع إلى بناء القدرة الوطنية على تقييم فرص إضافة القيمة إلى مشتقات القطن والاستفادة منها. وأجرى الأونكتاد دراسات استقصائية في كل بلد ساهمت في توجيه خطط العمل الوطنية لتطوير مشتقات القطن، المتفق عليها بتوافق الآراء في حلقات العمل لأصحاب المصلحة المتعددين الوطنيين. كما قدم الأونكتاد المساعدة في صياغة الموجزات الخاصة بفرص الاستثمار الجذابة في مجالات من قبيل تجهيز القطن الجراحي، وعلف الدواجن والأسماك، وقوالب وكريات الكتلة الأحيائية المراعية للبيئة التي تُشتقّ جميعاً من سلسلة قيمة القطن. ويمكن أن توجِد هذه المبادرات التجارية فرصاً جديدة للعمل وإدرار الدخل في قطاع القطن، ولا سيما للنساء والمزارعين ورواد ورائدات الأعمال.

28- **الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية**. بتمويل من الصندوق الفرعي التابع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينفّذ الأونكتاد مشروعاً لإدماج البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. والهدف من المشروع هو التطوير المتكامل لسلاسل القيمة في أربعة بلدان نامية غير ساحلية تعتمد على السلع الأساسية، بما فيها إثيوبيا، عن طريق تعزيز القدرات في مجال السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، من أجل اندماج أفضل في سلاسل القيمة وإقامة روابط إنمائية. وفي عام 2019، أُنجز تقرير عن أسواق التصدير الدولية للقهوة المجهزة ودراسة استقصائية وطنية عن سلاسل القيمة في المراحل النهائية. ومن المقرر إعداد تقرير عن سلاسل القيمة المحلية وتنظيم حلقة عمل وطنية في الربع الأخير من عام 2020. وبدعم من مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي والكومنولث، ينفذ الأونكتاد مشروعاً لتحديد سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية، مع التركيز على 11 بلداً. إضافةً إلى ذلك، ينفذ الأونكتاد مشروعاً مُموَّلاً في إطار حساب التنمية للأمم المتحدة بشأن السياسات الإنمائية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في جنوب أفريقيا، يركز على السبل الكفيلة بتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وموزامبيق في قطاعات من قبيل المنسوجات والملابس. وبتمويل من الصندوق الفرعي، ينفذ الأونكتاد مشروعاً للتعاون التقني تحت عنوان "التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق" يهدف إلى تقاسم الدروس المستفادة من تجربة الصين في مجالات التجارة والصناعة والمالية والتجارة الرقمية وإدارة الديون، وقد جرى اختيار إثيوبيا لتجريب المشروع.

29- **دعم اللجان الوطنية لتيسير التجارة**. قدّم الأونكتاد خلال عام 2019 حلقات عمل تدريبية لهذه اللجان. وتستهدف الأنشطة المقدمة لدعم هذه اللجان بشكل مباشر المساعدة على امتثال المادة 23-2 من الاتفاق بشأن تيسير التجارة وبلوغ الغاية 17 الواردة ضمن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تشجيع وتعزيز الشراكات الفعالة في القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني. ومُوِّل برنامج تمكين هذه اللجان في مختلف بلدان أفريقيا من خلال الدعم المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة العلامة التجارية – شرق أفريقيا.

30- **النظام المعزز لتيسير التجارة وإدارة الجمارك.** يساعد برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) الذي وضعه الأونكتاد على تيسير التجارة، وضمان الإيرادات الجمركية وزيادتها، وتقليص مدة التخليص الجمركي، وخفض التكاليف التجارية، وتقييم أداء الجمارك، ومكافحة التجارة غير المشروعة. وفي فترة السنتين 2019-2020، استفاد 27 بلداً أفريقياً من الدعم المقدم في إطار برنامج أسيكودا، واعتمدت خمسة بلدان إضافية من أفريقيا، هي إسواتيني، وأنغولا، وزمبابوي، وليسوتو، ومدغشقر، نظام أسيكودا لقياس الأداء الذي يوفر معلومات مباشرة وإحصاءات لكشف أوجه الشذوذ في العمليات الجمركية وزيادة كفاءتها. وأُبرم اتفاق تفويض مشترك بين الأونكتاد والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لإنشاء بوابات للمعلومات التجارية وتقديم الدعم في إطار برنامج أسيكودا من خلال مركز الدعم الإقليمي في زامبيا. والهدف هو تحسين المهارات الإقليمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة، وتطوير تطبيقات بغية تعزيز تيسير التجارة على الصعد الوطني والإقليمي والقاري. وفي عام 2019، أُطلقت في إطار برنامج أسيكودا وحدة لحل مشاكل العبور على مستوى الإقليم وشملت ثلاثة ممرات داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وجه التحديد بين بنن والنيجر لكل أنواع السلع، وبين بوركينا فاسو وكوت ديفوار للهيدروكربونات. ويساعد هذا الحل في ضمان تقليص فترات التأخير وخفض التكاليف وتبسيط الإجراءات. ويتعاون برنامج أسيكودا مع مركز التجارة الدولية منذ عام 2019 لتطوير أداة تستخلص البيانات التجارية من نظام أسيكودا من أجل تقديمها إلى مركز التجارة الدولية ومرصد التجارة الأفريقي. ونُفِّذت الأداة في أوغندا في عام 2019.

31- **دعم لوجستيات التجارة في خدمات إرسال الشحنات.** سعياً لإنشاء معهد محلي للتدريب المستدام في مجال خدمات إرسال الشحنات في أوغندا، نظم الأونكتاد دورة لتدريب المدربين بالاشتراك مع اتحاد رابطات وكلاء الشحن في شرق أفريقيا والاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، ورابطة وكلاء الشحن في أوغندا، وهيئة الإيرادات الأوغندية. وضم المدربون مشاركين من المؤسسات المذكورة أعلاه ومن الأوساط الأكاديمية.

32- **دعم إدارة الدين العام.** تعتمد مكاتب إدارة الديون في 29 من وزارات المالية أو المصارف المركزية في 23 بلداً في أفريقيا على البرنامج الحاسوبي لنظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي من أجل إدارة ديونها المضمونة من حكوماتها أو من مصارفها المركزية. وتستفيد البلدان من قواعد بيانات شاملة تتعلق بالديون للأغراض التشغيلية والإبلاغ. ويتيح البرنامج فرصاً لبناء القدرات للموظفين المكلفين بإدارة الديون في مجالات من قبيل التحقق من بيانات الديون، والإحصاءات، وتحليل الحوافظ، وإدارة المخاطر التشغيلية. وبفضل الدعم المقدم من الأونكتاد، أحرزت بلدان في أفريقيا تقدماً في مجال تحليل الديون والإبلاغ عنها، الأمر الذي سهَّل إنتاج منشورات إحصائية في 13 بلداً وإجراء استعراضات للحوافظ في 11 بلداً، وأسهم من ثم في تعزيز الشفافية بشأن بيانات الديون. وحتى الآن، قدم أكثر من 90 بلداً في أفريقيا يستفيد من الدعم في إطار البرنامج البيانات الخاصة به إلى قاعدة بيانات نظام الإبلاغ عن الدين الخارجي التابع للبنك الدولي.

## جيم- تحسين القدرة التنافسية

33- يدعم الأونكتاد بلداناً أفريقية في تعزيز قدرتها التنافسية بمساعدتها على تحسين أداء الأسواء في أفريقيا، وزيادة كفاءة الأجهزة الحكومية، وتحقيق توزيع أفضل للوظائف بين الدول والأسواق. ويساعد الأونكتاد البلدان في أفريقيا على تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى استخدام هذه التكنولوجيا لتعزيز التجارة من خلال التجارة الإلكترونية.

34- **استعراضات سياسات العلم، والتكنولوجيا، والابتكار.** في عام 2019، استكمل الأونكتاد الاستعراض الخاص بإثيوبيا بالتعاون مع وزارة الابتكار والتكنولوجيا، وواصل العمل بشأن الاستعراض الخاص بأوغندا، وشرع في العمل على استعراض الحالة في زامبيا. وفي أوغندا، قام الأونكتاد ببعثة لتقصي الحقائق، وأعد مشروعاً للاستعراض، وعقد مناقشات مع الجهات صاحبة المصلحة، ونظم حلقات عمل لبناء القدرات بشأن سياسة وتطوير قطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك بالتعاون مع وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وشملت قائمة الوكالات الشريكة في كمبالا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً التابع للأمم المتحدة.

35- **دعم عملية صياغة سياسات العلم، والتكنولوجيا، والابتكار في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.** في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد الأونكتاد حلقة عمل إقليمية في نيجيريا بشأن "إعادة التفكير في نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتغيير الهيكلي في أفريقيا"، بمشاركة كل من أوغندا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وغانا، ونيجيريا. واستضاف الحدثَ المكتبُ الوطني النيجيري لاقتناء التكنولوجيا والنهوض بها، وأُنجز بالتعاون مع وحدة البحوث المتعلقة بسياسات العلوم بجامعة سسكس، في المملكة المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، وبمناسبة انعقاد منتدى العلوم في جنوب أفريقيا، نُظِّمت جلسة لتبادل الأفكار مع البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مشروع لدعم سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في هذه البلدان. وعُقدت مشاورات لتيسير مشاركة البلدان الأفريقية في مناقشات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن المواضيع ذات الأولوية لعام 2020، وعلى وجه الخصوص الاستفادة من التغير التكنولوجي السريع من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ واستكشاف تكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية المستدامة والفوائد التي يمكن جنيها من التعاون البحثي الدولي في هذا السياق.

36- **النظم المعززة للحوكمة الإلكترونية.** في عام 2019، قام الأونكتاد بنشر برنامج لتيسير الأعمال يعتمد على نظم للحوكمة الإلكترونية (التنظيم الإلكتروني، والتسجيل الإلكتروني، والبوابات التجارية) في عدة بلدان في أفريقيا، بينها أوغندا، وبنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ونيجيريا. وبذلك، ساعد الأونكتاد هذه البلدان على تحسين مناخ الأعمال فيها من خلال الشفافية وتبسيط الإجراءات وتقليص الشروط المتصلة بتأسيس شركات الأعمال وتشغيلها. وأُنشئت بوابة تجارية خاصة بجماعة شرق أفريقيا. ويجري حالياً إعداد دليل إلكتروني بشأن الاستثمار في الكاميرون.

37- **استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا.** في أيار/مايو 2019، نُشرت النتائج والتوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء في حلقة عمل عُقدت في غابوروني شارك فيها ممثلون عن مختلف الوزارات المعنية، وهيئة المنافسة، والهيئات التنظيمية القطاعية والقطاع الخاص. وساهم استعراض النظراء في إصلاح التشريعات في بوتسوانا الذي أفضى بدوره إلى توسيع نطاق الولاية المنوطة بهيئة المنافسة لتشمل حماية المستهلك. وبدأت الهيئة الجديدة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك عملها في أعقاب صدور قانون المنافسة وحماية المستهلك في كانون الأول/ديسمبر 2019. وأُنشئ أيضاً مجلس المنافسة والمستهلك والمحكمة المختصة بقضايا المنافسة والمستهلك.

38- **فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.** أُنشئ فريق الخبراء الحكومي الدولي وفقاً لقرار الدول الأعضاء في مافيكيانو نيروبي، وذلك في ظل الأهمية المتزايدة لرقمنة الاقتصاد، بما في ذلك التجارة الإلكترونية. وأُنشئ فريق عامل يعنى بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بهدف النهوض بالتعاون في مجال قياس البيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وتحسين توافر هذه البيانات؛ وتعزيز إتاحة الإحصاءات وجودتها، وقابليتها للمقارنة،

وإمكانية استخدامها، ووجاهتها بغية دعم وضع السياسات القائم على الأدلة، وبخاصة في البلدان النامية، بما في ذلك بلدان أفريقيا، حيث يُسجَّل نقص كبير في الإحصاءات ذات الصلة. وانعقد الاجتماع الأول للفريق العامل يومي 3 و4 كانون الأول/ديسمبر 2019. وستركز الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي على المنصات الرقمية وتوليد القيمة في البلدان النامية ومدى تأثيرها في السياسات الوطنية والدولية.

39- **تمكين رائدات الأعمال الرقمية في البلدان النامية.** في نيسان/أبريل 2019، أطلق الأونكتاد، بدعم من هولندا، مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل النساء التي تتفرع عن مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع. وتهدف المبادرة إلى تحويل رائدات الأعمال الرقمية في البلدان النامية إلى قوة تدفع نحو توليد الثروة الشاملة وتحقيق التنمية. ومن خلال سلسلة من الحلقات التدريبية الرفيعة المستوى، تهدف المبادرة إلى مساعدة الجيل المقبل من رائدات الأعمال في البلدان النامية على الرقي في الاقتصاد الرقمي وعلى المشاركة في عمليات رسم السياسات كفاعلات ذوات مصداقية. وعُقدت أول حلقة رفيعة المستوى في أفريقيا في شباط/فبراير 2020 في كوت ديفوار، وشاركت فيها 19 امرأة اختيرت بين أكثر من 100 امرأة قدمت طلباً للمشاركة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الناطقة بالفرنسية. واستفادت الحلقة من تعاون عدد من المؤسسات المحلية، بينها الاتحاد العام للمؤسسات الاقتصادية في كوت ديفوار، ومن الشركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع في أفريقيا، من قبيل مصرف التنمية الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في غرب أفريقيا.

40- **التجارة الرقمية وإصلاح القوانين.** بدأ الأونكتاد يستكشف سبل التعاون مع مركز الامتياز الرقمي الذي أنشأته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في وضع استراتيجية قارية للتحول الرقمي تيسيراً لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتشمل مجالات التعاون الاقتصادَ الرقمي وصياغة مبادئ إطارية من أجل هوية رقمية جيدة.

41- **استعراضات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.** استجابةً لطلب من وزارة التجارة والصناعة في رواندا، قام الأونكتاد بصياغة استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين الخاص والعام في رواندا وبتمويل من المملكة المتحدة. وتقيِّم الاستراتيجية حالة التجارة الإلكترونية في رواندا وتقدم توصيات استراتيجية وتحدد خطة عمل لتطويرها واستخدامها. وهي تُدمج الأهداف الواردة في "الخطة الرئيسية لرواندا الذكية" بشأن تطوير قطاعات التجارة والخدمات والصناعة، إلى جانب مشاريع ومبادرات موازية تتعلق بالتجارة الإلكترونية، من قبيل سياسة "صُنع في رواندا". وتقترح الاستراتيجية نموذج حوكمة شبيهاً بذلك الذي تقوم عليه الخطة الرئيسية، فضلاً عن لجنة وطنية توجيهية معنية بالتجارة الإلكترونية ستتولى عملية التنسيق مع اللجنة التوجيهية المعنية بالخطة الرئيسية.

42- **عمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية.** منذ إطلاق هذه التقييمات في عام 2017، أُجري 25 تقييماً في أقل البلدان نمواً، منها 12 في أفريقيا هي أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والسنغال، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر. وأول تقييم في دولة عضو من غير أقل البلدان نمواً في أفريقيا هو التقييم الجاري حالياً في كوت ديفوار.

43- **المؤتمر الثاني للاتحاد الأفريقي بشأن التجارة الإلكترونية، 15-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.** قدم الأونكتاد *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2019*، وشارك في حلقة نقاش تحت عنوان "الإنتاج في العصر الرقمي: كيف تفضي الرقمنة إلى تغيير الإنتاج والتنمية؟"، وتقاسم الدروس المستفادة من عمليات التقييم السريع لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية التي أُنجزت في أفريقيا، وذلك في حلقة نقاش بعنوان "حوكمة التجارة الرقمية والاقتصاد".

## دال- تحسين القدرة التنافسية

44- **التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا.** في عام 2019، عمّق الأونكتاد تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل تعزيز عملية وضع نهج متسق إزاء التجارة والمساعدة الإنمائية في أفريقيا. ويشارك الأونكتاد في فريق الأمم المتحدة القطري في إثيوبيا، ويسهم بذلك في "توحيد الأداء" من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قدم الأونكتاد خبرات في وضع وتصميم مؤشر الأعمال القطري الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو استبيان قائم على تصورات يهدف إلى تحليل بيئة وفرص الأعمال والحواجز التي تعيق ريادة الأعمال في البلدان، وذلك بالاستناد إلى تصورات الفاعلين في قطاع الأعمال. وبالتعاون مع مركز التجارة الدولية، دافع الأونكتاد عن فكرة تمكين الفئات الاجتماعية الأضعف، وبخاصة النساء والشباب. وشارك الأونكتاد في منتدى "هي تتاجر" (She Trades) الذي نظمه مركز التجارة الدولية في تحليل الحواجز التجارية التي تعيق مشاركة المرأة في مختلف أنحاء القارة والكيفية التي يمكن بها للمرأة أن تستفيد بالكامل من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

45- **الدعم المقدم من خلال الإطار المتكامل المعزَّز.** الأونكتاد هو وكالة شريكة في الإطار الذي يضم صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. والإطار هو برنامج متعدد المانحين يدعم أقل البلدان نمواً لتتحول إلى جهات فاعلة أنشط في النظام التجاري العالمي عن طريق مساعدتها في التصدي للقيود التي تعيق التجارة في جانب العرض. وقد طلبت عدة بلدان أفريقية في فئة أقل البلدان نمواً إلى الأونكتاد أن يعمل بمثابة الوكالة الرائدة في تحديث دراساتها التشخيصية المتعلقة بالتكامل التجاري وتنفيذ خطط العمل ذات الصلة. وبذلك، يساعد الأونكتاد هذه البلدان بصورة مباشرة في استغلال الفرص الناشئة عن النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل أفضل.

46- **مبادرة مشتقات القطن.** في تموز/يوليه 2019، كفل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية الحصول على التمويل من الإطار المتكامل المعزز لإنجاز المرحلة الأولى من دراسات الجدوى بشأن تنمية مشتقات القطن في ثمانية من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وحتى هذا التاريخ من عام 2020، استعرضت الوكالات الثلاث مشاريع هذه الدراسات، ويعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في الوقت الحالي على إعداد مشروع اقتراح لمرحلة ثانية لأنشطة التنفيذ.

47- **تحديث الدراسة التشخيصية بشأن التكامل التجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.** في كانون الأول/ديسمبر 2019، وبدعم من الإطار المتكامل المعزز، استكمل الأونكتاد التحديث. ويُذكر أن التحديث، الذي يشمل تحليلاً لقطاعات التعدين والزراعة والغابات ولجهود تيسير التجارة، قد جرت مناقشته والموافقة عليه ثم التصديق عليه.

## هاء- تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم

48- **تحليل ريادة الأعمال، والتدريب، وبناء القدرات.** ما فتئ الأونكتاد يعتمد على إطاره لسياسات ريادة الأعمال لوضع استراتيجيات وطنية هادفة في مجال ريادة الأعمال. وقد أطلق كل من إثيوبيا والكاميرون استراتيجية وطنية لريادة الأعمال. وفي عام 2019، شُرع في إنجاز تقييم للنظام الإيكولوجي لريادة الأعمال في أنغولا سيفضي إلى تحديد التحديات والاختناقات التي يتعين معالجتها من خلال استراتيجية وطنية لريادة الأعمال بحسب درجة الأولوية. وفي إطار برنامج إمبريتيك، قدم الأونكتاد المساعدة إلى 15 مركزاً من مراكز إمبريتيك التي جرى إنشاؤها في أفريقيا. ووفّر الأونكتاد

خدمات استشارية، ودورات تدريب على النهوض بريادة الأعمال، وحلقات عمل وحلقات دراسية بشأن القضايا المتصلة بالسياسات العامة بالاعتماد على منهجية البرنامج وأدواته وعلى منصات المناقشة التابعة لإطار سياسات ريادة الأعمال. وأُطلق برنامج إمبريتيك جديد في ناميبيا واستُكملت عملية اعتماد أول مدربيْن وطنييْن في مجال تطوير ريادة الأعمال (Empretec) في أنغولا. وفي 2019، ساعد برنامج الروابط التجارية رواد/رائدات أعمال/ريفيين ومزارعين/مزارعات صغار في جمهورية تنزانيا المتحدة في تحسين جودة وتطابق المنتجات التجارية الزراعية التي يُزوَّد بها كبار المجهزين أو المصدرين. وبالاعتماد على إطار سياسات ريادة الأعمال، نظّم الاونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، حواراً إقليمياً لبلدان شرق أفريقيا بشأن الهجرة والتنمية في المدن المضيفة للاجئين، عُقد في أوغندا.

49- **الاقتصاد الإبداعي**. نشر الأونكتاد التقرير الثاني عن توقعات الاقتصاد الإبداعي والموجزات القطرية، بما في ذلك موجزات 23 بلداً في أفريقيا، الذي بيّن أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً شهد نمواً كبيراً في الاقتصاد الإبداعي وأن القطاع يمكنه أن يساهم مساهمة قيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي شباط/فبراير 2019، تعاون الأونكتاد مع جمعية Shap Shap وAfrodyssée لعرض الصناعات الإبداعية في أفريقيا في حدث نُظِّم تحت عنوان "Africa, What's Up/Africa Magic" في إطار مهرجان في سويسرا. وفي حزيران/يونيه 2019، وبالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وAfrodyssée، نظم الأونكتاد مناقشة وعرض أزياء وسوقاً دولية أتاحت الفرصة لتقديم مصمِّمين من 12 بلداً في أفريقيا.

50- **بناء قدرات موظفي الموانئ من خلال برنامج التدريب في مجال التجارة**. في عام 2019، وفر برنامج التدريب من أجل التجارة أنشطة في مجال بناء القدرات والتدريب لـ 285 من الممارسين وواضعي السياسات المعنيين بالتجارة (117 امرأة) من 41 بلداً أفريقياً. وقدم البرنامج التدريب لأخصائيين في مجالات من قبيل إحصاءات التجارة في الخدمات وإحصاءات تجارة السلع، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. إضافةً إلى ذلك، اضطلع برنامج إدارة الموانئ بأنشطة في مجال بناء القدرات على الإدارة العصرية للموانئ استفاد منها 321 من مديري الموانئ من 11 بلداً في أفريقيا (30 في المائة من النساء). وفي الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2019، قُدِّمت دورة تدريبية على الإنترنت بشأن إحصاءات تجارة السلع استفاد منها 86 مشاركاً ومشاركة من 24 بلداً في أفريقيا (41 امرأة). وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2019، قُدمت دورة بشأن إحصاءات التجارة في الخدمات، باللغة الفرنسية، كانت موجهة إلى منطقة غرب أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، وفر برنامج التدريب من أجل التجارة دورة تدريبية على الإنترنت بشأن إحصاءات التجارة في الخدمات وساهم في التعاون بين المؤسسات في هذا المضمار. وما فتئ برنامج التدريب من أجل التجارة يستفيد من التعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية. وقد نُظِّمت الدورة التدريبية الإلكترونية، التي تركز تركيزاً خاصاً على أفريقيا، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية واستفاد منها أكثر من 199 مشاركاً ومشاركة من 34 بلداً في أفريقيا (76 امرأة). وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، نُظِّمت حلقة عمل وجهاً لوجه لمتابعة نتائج التدريب في مقر منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، استفاد منها 26 مشاركاً/مشاركة (13 امرأة)، بينهم مشاركون/مشاركات من أفريقيا.

51- **قياس التدفقات المالية غير المشروعة**. بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يعمل الأونكتاد على وضع إطار لقياس المؤشر 16-4-1 لأهداف التنمية المستدامة. ويشمل المشروع عملية تحديد وتصميم أدوات قياس لتبيّن الأنشطة غير القانونية وغير

المشروعة، التي يُتعمَّد إخفاؤها بحكم طبيعتها. ويعمل الأونكتاد، بوصفه الوديع للمؤشر 16-4-1، على تحديد وتقييم ونشر إحصاءات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في سياق الاقتصادات النامية في أفريقيا التي تُعد بين أشد الاقتصادات تأثراً بهذا التحدي الإنمائي. وعمل الأونكتاد إلى جانب الفرقة العاملة على إجراء قياس إحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة لتحديد إطار مفاهيمي للتدفقات المالية غير المشروعة. ونتيجة لذلك، وافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي تلقى تكليفاً من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بوضع إطار المؤشرات، على إعادة تصنيف المؤشر 16-4-1 من مؤشر من فئة المستوى الثالث إلى مؤشر من فئة المستوى الثاني. وقد اتضحت الآن الفكرة التي يقوم عليها المؤشر وحصل اتفاق بشأن المنهجية، لكن البيانات ذات الصلة لاتزال منعدمة. ويعمل الأونكتاد على وضع مبادئ توجيهية عملية للبلدان من أجل قياس التدفقات المالية غير المشروعة، الداخلة منها والخارجة. وجُرِّبت المبادئ التوجيهية في نيجيريا في أيلول/سبتمبر 2019 وستتواصل الجهود على مدى عام 2020.

52- **الدعم المقدم من أجل حشد الموارد المالية**. واصل الأونكتاد تحديث وتوسيع نطاق مؤشراته الخاصة بالأحوال المالية على الصعيد القطري، وهو نظام إنذار مبكر لتقييم الضغوط المالية على الاقتصاد، بما في ذلك لإثيوبيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق. ووضع الأونكتاد أداة تحليلية لتقييم ما يترتب على الاحتياجات من الاستثمار المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الأربعة الأولى من أثر في قدرة 30 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من بينها 10 بلدان أفريقية، على تحمل الديون. ويقدّر التحليل الفجوات المالية المتبقية في كل بلد والتي يلزم سدها لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030 بعد اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين عملية حشد الموارد المحلية، ويبيّن أنه إذا لم يتسن سد هذه الفجوات من خلال الحصول على التمويل الخارجي بشروط ميسّرة أو من خلال تخفيف الدين، فإن متوسط الدين نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المشمولة بالتقييم سيصل إلى 185 في المائة بحلول عام 2030. وفي المقابل، وتجنباً لأعباء مديونية لا يمكن تحملها، تحتاج البلدان إلى تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 12 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي.

53- **التدريب على القضايا الرئيسية الواردة في جدول الاعمال الاقتصادي من برنامج الفقرة 166**. وفّر الأونكتاد خمس دورات تدريبية قصيرة خُصِّصت للبعثات الدائمة في جنيف عُرضت فيها أحدث البيانات المتعلقة ببحوث الأونكتاد بشأن قضايا التجارة والتنمية، من منظور مشترك بين الشعب، التي تتراوح من مواضيع من قبيل صياغة سياسة تجارية شاملة تراعي النوع الاجتماعي، والاقتصاد الرقمي وتحديات التحول الهيكلي، إلى مواضيع تتصل بريادة الأعمال وأهداف التنمية المستدامة. وكان الغرض من دورات التدريب الإقليمية التي عُقدت في كينيا ومصر هو الاستثمار في رأس المال البشري من أجل مؤسسات عامة أقوى لتحقيق التنمية في أفريقيا، وقُدِّم التدريب إلى 42 من واضعي السياسات من 25 بلداً نامياً ومن أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

54- **التجارة والنوع الاجتماعي**. وضع الأونكتاد، بتمويل من فنلندا، مجموعة مواد تعليمية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي تشمل دليلاً من مجلَّديْن ودورة تدريبية على الإنترنت لتجهيز الموظفين الحكوميين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بأدوات تساعدهم في تحليل العلاقة المتبادلة بين التجارة والنوع الاجتماعي ولصياغة توصيات وإجراء بحوث في مضمار السياسة العامة تراعي النوع الاجتماعي. وفي الفترة من 20 أيار/مايو إلى 14 تموز/يوليه 2019، قدم الأونكتاد النسخة الخامسة من الدورة التدريبية الإلكترونية العادية، واختيرت 142 من الجهات صاحبة المصلحة للمشاركة في النسختين الإنكليزية والفرنسية، بما في ذلك 49 مشاركاً ومشاركة من 31 بلداً في أفريقيا. واستناداً إلى نجاح الدورة، طوّر الأونكتاد وحدة إقليمية إضافية بالإنكليزية والفرنسية بشأن

التجارة والروابط الجنسانية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

55- **النساء العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود.** أنجز الأونكتاد مشروعاً في إطار حساب التنمية بشأن النساء العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي. وقدّم الأونكتاد سلسلة من خمس دورات تدريبية لصالح 147 تاجرة صغيرة وامرأة عاملة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود، شملت يوم تدريب على قواعد التجارة عبر الحدود والإجراءات الجمركية وحقوق التجار وواجباتهم، وخمسة أيام للتدريب على تنمية مهارات ريادة الأعمال، بالاستناد إلى منهجية برنامج إمبريتيك. وقُدِّمت الدورات التدريبية باللغات المحلية واستفادت من حضور ممثلين عن السلطات الحدودية. وأُتيحت نسخ من دليل بشأن التاجرات الصغيرات، مع مقتطفات باللغات المحلية، وتحديداً بيمبا، وسواحلي، وشيشوا. وصُمِّم الدليل من أجل إذكاء وعي المرأة التاجرة بالقواعد والإجراءات على الحدود وتشجيع استيعاب نظم التجارة المبسطة عن طريق تقديم معلومات أساسية للمرأة التاجرة بشأن العمليات والقواعد والحقوق والواجبات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أنجز الأونكتاد المشروع من خلال حلقة عمل إقليمية في دار السلام حضرها أكثر من 40 من واضعي السياسات وممثلي الرابطات التجارية من البلدان المستهدفة الثلاثة. وكان الهدف من حلقة العمل هو مناقشة السياسات والمبادرات لزيادة تيسير التجارة عبر الحدود، وجعلها أكثر فائدة للنساء ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، والارتقاء بها من تجارة الكفاف إلى تجارة مستدامة.

## واو- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا

56- في عام 2019، وُجِّه ما يعادل نسبة 40,7 في المائة من النفقات المتصلة بالمشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية التابعة للأونكتاد نحو أفريقيا، بمبلغ قدره 512 618 17 دولاراً.